كلية الحقوق
مجلة العلوم القانونية والأقتصادية

أعمال مؤتمر

صياغة العقود والاتفاقات واثارها على التحكيم

المنعقد يومى

٣ ـ ٤ مايو ٢٠٢٥

بكلية الحقوق جامعة عين شمس

رئيس المؤتمر

أ.د/محمد صافى يوسف

عميـد الكليــة ورئيــس المؤتمــر

مقرر المؤتمر

أ.د/ ياسين الشاذلي

ووكيل كُلِيَّة الحُقُوق- جَامِعَة عَين شَمْس

تقـديـــم

إنه لمن دواعى سرورى واعتزازى أن أقدم لطلاب العلم والمعرفة والباحثين والدارسين أينما وجدوا هذا العدد الخاص من مجلتنا الغراء "مجلة العلوم القانونية والاقتصادية" التى تصدر عن كلية الحقوق جامعة عين شمس منذ عام ١٩٥٩م بشكل دورى منتظم بواقع مرتين سنويا، والذى يحوى بين دفتيه مجموعة البحوث والدراسات وأوراق العمل التى أعدها باحثون متميزون من مختلف دول العالم، وألقيت ضمن أعمال مؤتمر "صياغة العقود والاتفاقات وآثارها على التحكيم" الذى نظمته الكلية يومى الثالث والرابع من شهر مايو لعام ٢٠٢٥م بالتعاون مع لجنة قطاع الدراسات القانونية بالمجلس الأعلى للجامعات.

وقد خُصص مؤتمر الكلية هذا العام لأحد الموضوعات التى تهم ليس فقط مختلف مؤسسات الدولة المصرية والقطاع الخاص، وإنما أيضا جميع فئات الإنسان، ألا وهو موضوع "صياغة العقود والاتفاقات وآثارُها على التحكيم"، والذى نظمته الكلية اضطلاعا بدورها فى مجال البحث العلمى التطبيقى الهادف إلى طرح حلول واقعية لقضايا المجتمع العملية، ولا سيما أن الواقع قد كشف فى الأعوام الأخيرة عن إشكاليات متعددة مرتبطة بصياغة العقود والاتفاقات، وخاصة فى مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما رتبه ذلك من آثار قانونية على عملية التحكيم المتعلقة بها، الأمر الذى يستوجب منا التوقف وإعادة النظر، وإجراء مزيد من البحث والدراسة والتقييم.

كما تميز مؤتمرنا هذا العام كعادته منذ سنوات عديدة بكونه قد عُقد بشراكات داخلية ودولية رفيعة المستوى، وشارك فيه باحثون وممارسون للعمل القانونى والقضائى من كافة المدارس القانونية الرئيسية فى العالم، وحظى برعاية كريمة من قبل الأستاذ الدكتور محمد أيمن عاشور، وزير التعليم العالى والبحث العلمى، والأستاذ الدكتور محمد ضياء زين العابدين، رئيس جامعة عين شمس، والأستاذ الدكتور أحمد جمال الدين موسى، رئيس لجنة قطاع الدراسات القانونية بالمجلس الأعلى للجامعات، ووزير التربية والتعليم الأسبق.

وقد حضر فعاليات مؤتمر هذا العام وشارك فيها عن قرب الأستاذ الدكتور أونيكا سوجى، عميد كلية الحقوق بجامعة إيسكس الإنجليزية، والتى تربطها بكليتنا اتفاقية تعاون وشراكة فى العديد من مجالات العمل المشتركة منها تنظيم الندوات والمؤتمرات، وتبادل

الأساتذة والباحثين والطلاب، والتدريس المشترك لبعض المقررات ذات المحتوى المتقارب فى كلا النظامين القانونيين المصرى والإنجليزى.

وإذا كانت الكلية تحرص منذ سنوات خلت على تنظيم مؤتمر دولى سنوى يُدعى له بتخطيط وعناية المتخصصون من كافة دول العالم، ويشاركنا فى عقده مؤسسات دولية علمية مرموقة، فإن حرصنا ولا شك أشد على جودة موضوعه ومخرجاته، والعمل على إيصالها إلى مختلف الجهات المعنية بها رغبة فى اكتمال الفائدة المرجوة منها.

وإذ أقدم للقارئ الكريم هذا العدد الخاص من مجلة الكلية بما يشمله من بحوث ودراسات وأوراق عمل، فإننى أدعو الزملاء والباحثين والدارسين إلى الاطلاع عليه والاستفادة منه، وأثق بأن هذا التقليد الذى يتمثل فى إصدار أعمال مؤتمرات الكلية فى أعداد خاصة من مجلتها سوف يسهل من عملية الاطلاع عليها والاستشهاد بها، وأشكر زملائى أعضاء اللجنة التنظيمية للمؤتمر على ما بذلوه من جهد كبير مميز فى الإعداد لهذا الحدث السنوى الذى تفخر به الكلية، الأمر الذى أخرجه فى أبهى صوره، وجعل منه محل إشادة وتقدير من قبل الجميع.

والله من وراء القصد

وهو الموفق والمستعان،

أ.د. محمد صافى يوسف

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولى العام

وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس

تحريرا فى الثالث من أغسطس لعام ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

إن التشريع هو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة عن السلطة العامة صاحبة الاختصاص في الدولة، وهو بلا شـــك أحد اهم تجليات القانون، ويحتل مصـــدر بارزاً بين مصـــادر القانون في أغلب البلدان. ويمثل التشـريع وفقاً لهذا المفهوم السـابق حجر الزاوية في تنظيم المجتمعات الإنسـانية وأحد أهم وسـائل الضـبط الاجتماعي وذلك لكون لقانون أداة أسـاسـية لتنظيم سـلوك الأفراد في المجتمع على نحو ملزم، وتنظيم العلاقات فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين الســـلطة العامة من جهة أخري. كما أنه يعتبر مرآة تعكس ما يشمله المجتمع من قيم رفيعة واخلاق بديعة تعني بالإنسان ورفعته وقيمته و كرامته. ومما لا شك فيه، أن هذه الأهمية تملي على صـانعي التشـريعات ضـرورة إيلاء عملية الصـياغة القانونية جل الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضـــرورية لصـــياغة تشـــريعات تحمل أهداف المجتمع وقيمه.

ولا يعني هذا بالطبع أن يكون المشرع الوطني منغلق على مجتمعه المحلي وغير مطلع على التطورات الدولية خاصة ونحن نشهد عصر العولمة الذي يتأبي على الزمان ولا يعترف بحدود الأوطان، وذلك أضحي لا مفر في الوقت الراهن من ضرورة التطوير المستمر لعملية الصياغة القانونية والاستفادة من مختلف التجارب الدولية دون أن يؤثر ذلك على ذاتيه المجتمع أو سيادته والتي يجب أن لا يجاوز تخومها و لا يتعدى حدودها إلا لمقتضيات المصلحة العامة تلبيه حاجات المجتمع ورؤيته، وهو ما يملي على صانعي التشريعات ضرورة إيلاء عملية الصياغة القانونية من اجل الاهتمام بتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات الضرورية لصياغة تشريعات تحمل أهداف المجتمع وقيمه. فالنظام القانوني في الدولة يعكس رؤيتها ويحدد برامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعلنة لمجتمعها وللعالم من حولها.

ولقد تفطن المشرع منذ زمن بعيد لأهمية الارتقاء بالتشريع، فأولاه من عظيم عنايته، وصبابه فكره، وفائق متابعته وجهده. ولذلك هناك أهمية أن تكون عملية صناعة التشريع نابعة من قيم المجتمع الثقافية وخصوصيته الحضارية وواقعه المحمود ومستقبلة المنشود دون الاعتماد على محاكاة تجارب الأخريين أو الاكتفاء بالنقل غير الرشيد من التشريعات المقارنة، بما أن ذلك يعتبر ركناً شديداً ونهجاً رشيداً لأية سياسة تشريعية سليمة.

وفى ضوء ما تشهده الجمهورية الجديدة من نهضة تشريعية ملحوظة خلصة خلال العقد الأخير من الزمن – الذي يعتبر بلا شك الأكثر غزارة والأكثف عملاً والأوسع مساحة والأوفر إنتاجاً علي صعيد التاريخ العمراني الحديث – إلا أن عملية الصياغة القانونية لم تكن محل دراية وتحليل مُعمق بما يوضح فلسفة التشريع

وخلفيته الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، ومن هنا تظهر الحاجة الملحة للاهتمام بعملية الصياغة القانونية لتكون حصناً للعدالة في أداء وظيفتها وأمناً لكل مواطن أو مقيم يلجأ إليها.

وبما أن كلية الحقوق جامعة عين شمس لا تألو جهداً أو تدخر علماً من أجل تسخير إمكاناتها البشرية والأكاديمية بغية المشاركة في النهضة التشريعية للجمهورية الجديدة لتحقيق الأهداف المنشودة لتنمية الوعي القانوني للمجتمع وتطوير المكتبة القانونية، عقدت الكلية مؤتمرها العلمي السنوى بعنوان "صياغة العقود والاتفاقات وآثارها على التحكيم" والذي عقد خلال يومي ٣-٤ مايو ٢٠٢٥م بكلية الحقوق.

ولا غرو أن زيادة الاستِثمَارات الأجنَبِيّة من إسهامات كثيرة في دعم خطط التنمية للدول المضيفة للاستِثمَار، قد صاحبه أيضًا رغبة المستثمر للجوء لوجود آلية منفصلة بعيدًا عن المَحَاكِم الوَطَنيَّة لفض ما قد يشنأ من مُنَازعَات مع الدولة المضيفة للاستِثمَار، إذ غالبًا ما يتشكك المستثمرون الأجانب في خبرة وقدرة المحاكم الوطنية ومدى شفافية وكفاءة النظام القَانُوني في الدولة المضيفة. يُعد التَّحكِيم إحدى آليات تسوية المُنَازعَات التي تتسم بالخُصُوصيَّة والسرِّيَّة إلى حد كبير، إلا أنَّ مُشَاركَة أي دولة في سياق الاستِثمَار قد تؤدي إلى نشوب نزاعات تعرض على التَّحكِيم، وبالتالي تصدر قرارات تحكيم من الممكن أن تؤثر على قطاع واسع من الأطراف من غير طرفي النزاع.

ومن هذا المنطلق، عكف مؤتمر الكلية على دراسة الأسس الفنية للصياغة القانونية للعقود والأحكام الخاصة بصياغة الاتفاقات والمعاهدات الدولية وايضاً آثار صياغة العقود والاتفاقات على التحكيم فضلاً عمن آثار صياغة اتفاقيات التسوية وضوابطها. كما تناول المؤتمر صياغة العقود والإشكاليات الناجمة عن حقوق الإدارة وأخيراً صياغة العقود وحقوق والتزامات المستثمر. وقد انتهي المؤتمر إلى عدد من التوصيات الهامة والتي تم طرحها على جهات الاختصاص.

والله ولي التوفيق،،،،،،

مقرر المؤتمر

الأُستَاذ الدُّكتُور ياسين الشاذلي

أستاذ القَانُون التِّجَاري والبَحَريّ

ووكيل كُلِيَّة الحُقُوق- جَامِعَة عَين شَمْس